أكد بأن فرنسا لم تطلب من بلاده التدخل لنزع سلاح حزب الله

خرازي يحذر من استخدام لغة القوة ضد إيران

□ .. طهران ، باريس /وكالات الانباء/

حذر وزير الخارجية الايراني كمال خرازي من استخدام لغة القوة والضغوط على بلاده بعد أن أصبحت قوة في مجال تكنولوجيا انتاج الوقود النووي.

وقال خرازي في حديث لصحيفة /لوموند/ الفرنسية نشرته أمس أنه بعد أن أصبحت ايران قوة في مجال تكنولوجيا انتاج الوقود النووي فإنه لايجب استخدام لغة القوة والضغوط عليها، ولكن يجب أن يستخدم معها لغة الحوار والنقاش.

وشدد خرازي على حق ايران في معالجة اليورانيوم للحصول على الوقود النووي المخصب للمحطات النووية المدنية، مكررا عبارة الوقود النووي المدني.

وأكد خرازي أن استخدام الطاقة النووية في أغراض سلمية هو حق ايراني، وأنها مستعدة في المقابل أن تقدم ضمانات موضوعية للتأكيد على عدم سعيها إلى التزود بالسلاح النووي .. مشيرا إلى أن مفاوضات بلاده مع الاوروبيين تصب في هذا الاتجاه.

واعتبر وزير الخارجية الايراني أنه لو تم مصاحبة المفاوضات بتعاون سياسي واقتصادي وأمني فإن ذلك سيساعد على خلق مناخ من الثقة كفيل بالتوصل إلى حل للمشكلة.

من ناحية أخرى نفى وزير الخارجية الايراني كمال خرازي أن تكون فرنسا قد طلبت من بلاده التدخل لنزع سلاح حزب الله اللبناني .. مشيرا إلى أن فرنسا وايران لديهما قضايا مشتركة تجعلهما يتعاونان على الساحة اللبنانية.

واعترف خرازي بأن لفرنسا تأثيرا ومصالح تاريخية في لبنان، غير أنه طالب في نفس الوقت بأن يؤخذ في الاعتبار ما حدث من تطورات في لبنان، خاصة بزوغ قوى جديدة، هناك يلعب حزب الله دورا حاسما فيها.

وطالب خرازي بضرورة أن يتم باي ثمن تحاشي فرض قرارات من الخارج على لبنان .. مؤكداً ضرورة أن يتم ترك القادة اللبنانيين يقررون مستقبل بلادهم بمفردهم بعد أن بدأت القوات السورية الانسحاب من لبنان بشكل كامل.

وأكد الوزير الايراني أن مسالة نزع أسلحة حزب الله هي مسالة داخلية .. مشيرا إلى أن المقاومة الاسلامية التي مثلها حزب الله تعد فخرا للبنانيين سواء كانوا مسلمين او دروزا او مسيحيين.

وقال: إن كل اللبنانيين يدركون ما حققه حزب الله .. موضحا أن الشعب اللبناني يعلم أنه طالما استمرت الانتهاكات الاسرائيلية فإن التحدث بشأن نزع سلاح حزب الله يعد أمرا سابقا لأوانه.

واضاف وزير الخارجية الايراني أن بعض بنود قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٥٥٩ يمكن اعتبارها بأنها تمثل تدخلا في الشئون الداخلية للبنان .. محذرا من أن التدخلات الخارجية يمكن أن تؤدي إلى شكل من أشكال المقاومة، خاصة وأن هناك شكوكا تشير إلى أن بعض الأمور تستهدف خدمة مصالح اسرائيل.

تراجع تأييد الاتراك لانضمام بلادهم للاتحاد الاوروبي

■ ذكرت صحيفة ميلليت التركية الصادرة أمس أن استطلاعا للرأي أظهر لأول مرة منذ شهور تراجع أعداد الاتراك المؤيدين للانضمام للاتحاد الأوروبي.

وأشارت الصحيفة انه في حال إجراء استفتاء في تركيا حاليا حول الانضمام لدول الاتحاد الأوروبي فستبلغ نسب المؤيدين ٦٣ بالمائة بينما ستبلغ نسب الرافضين ٣٠ بالمائة.

وذكرت الصحيفة أن أسباب التراجع الواضح في تأييد الاتراك طبقا لآراء المشاركين في الاستفتاء يعود إلى البطء الشديد في أداء الحكومة التركية بعد أن وافق الاتحاد الأوروبي في ديسمبر الماضي على بدء مفاوضات الانضمام مع تركيا.

واضافت الصحيفة الأسباب الأخرى وراء تراجع التأييد وهي المناقشات الدائرة حول قبرص وقضية الارمن ومشكلة الاكراد.

عرض على واشنطن شراكة استراتيجية:

يوشينكو: اوكرانيا تأمل الانضمام قريباً إلى الاتحاد الأوروبي

■ واشنطن/ د ب ا/

حث الرئيس الاوكراني فيكتور يوشينكو في كلمته أمام جلسة مشتركة للكونجرس الامريكي الولايات المتحدة على إنهاء العقوبات التجارية التي فرضت على بلاده في فترة الحرب الباردة وتأييد جهودها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

وأكد يوشينكو أن اوكرانيا تضطلع بجهد لتحسين علاقاتها الاقتصادية مع بقية العالم كما أنها تتطلع للانضمام إلى الاتحاد الاوروبي وتحتاج إلى الدعم الامريكي لتامين مستقبل بلاده في إطار المجتمع الدولي.

وقال يوشينكو: إننا نعكف على بناء اقتصاد مفتوح يشجع على التجديد والابتكار ومكافاة المبادرة وضمان معايير اجتماعية عالية ونحن نبدأ حربا شاملة على الفساد ونعمل على تشجيع المنافسة العادلة وتكوين علاقات ذات شفافية في إطار التعامل بين الحكومة والقطاع الخاص.

واشار إلى إن الانتخابات البرلمانية في اوكرانيا والمقرر اجراؤها العام المقبل ستتمتع بالانفتاح والشفافية، وإنه سيضمن عدم استهداف الصحفيين أو تعرضهم لعمليات الترهيب أو الاغتيال.

واضاف يوشينكو: السلطة الجديدة لن تسمح بأية ضغوط حكومية على الانتخابات البرلمانية المقبلة كما سيجري ضمان عدالة هذه الانتخابات وشفافيتها، والشعب نفسه لن يسمح بذلك على أي حال.

وكان يوشينكو انتخب رئيسا لاوكرانيا بعدما الغيت نتائج الجولة الأولى من انتخابات الرئاسة في أعقاب الانتفاضة الشعبية التي عرفت باسم «الثورة البرتقالية».

وكان الاوكرانيون شاركوا في مظاهرات حاشدة احتجاجا على عمليات التزوير والتخويف المزعومة في أعقاب فوز منافس يوشينكو في الجولة الأولى من الانتخابات.

وقال يوشينكو: إن اوكرانيا تعرض على واشنطن شراكة استراتيجية وستكون حليفا يعول عليه في الحرب على الارهاب.

عنان يقترح استبدال لجنة حقوق الانسان بمجلس أصغر:

الدول النامية تنتقد خطط إصلاح منظمة الأمم المتحدة

■ الامم المتحدة / (رويترز) /

أثارت مقترحات الامين العام للأمم المتحدة كوفي عنان لاجراء اصلاحات شاملة في المنظمة الدولية انتقادات قاسية من الدول النامية التي تخشى من التاكيد الشديد على الامن وعدم اعطاء اهتمام يذكر للفقر وعدم المساواة في النظام المالي العالمي.

وجاءت هذه التعقيبات اثناء مناقشات الجمعية العامة للامم المتحدة التي اختتمت اعمالها أمس وتحدثت بعض الدول علانية للمرة الاولى بشأن تقرير عنان الذي قدمه في الشهر الماضي لاصلاح الامم المتحدة في وقت مناسب للقمة التي تعقد في سبتمبر بشأن التنمية والامن وحقوق الانسان.

وقال عبد الله بعلي سفير الجزائر لدى الامم المتحدة "إن المنظمة الدولية مريضة وتحتاج الى علاج يتناسب مع امراضها. لكن تقرير الامم المتحدة بأي معيار ليس هو العلاج الذي تحتاجه ولا الدواء لجميع الامراض الذي يتوقعه المرء." والعديد من الاقتراحات وهي الاشمل في تاريخ الامم المتحدة الذي يمتد ٦٠ عاما تؤكد على القضاء على الفقر في الدول الاكثر فقرا. وتدعو الى جدول زمني للدول الغنية للوفاء بتعهداتها المالية السابقة بشأن الصحة والتعليم والبنية الاساسية والاعفاءات من الديون ونظام تجاري عالمي اكثر انفتاحا.

وقال وانج جوانجيا سفير الصين لدى الامم المتحدة ان اصلاحات المنظمة الدولية يجب ان تنهي بفاعلية الاتجاه الذي يعطي اولوية للامن على التنمية والذي ميز انشطة الامم المتحدة لفترة طويلة." وكانت الدول الافريقية مثل جنوب افريقيا ودول اخرى أكثر اعتدالا لأن العديد من الاقتراحات يتوقع ان تفيد القارة. وتزعم مجموعة الدول الصناعية الكبرى الثماني في اجتماعها الصيفي التاكيد على تنمية افريقيا بمقترحات عديدة من الصناديق والائتمانات والقروض.

وقال مبعوث اوروبي "افريقيا ستكون محركا مع أو ضد هذه الخطط." لكن عدة دول في امريكا اللاتينية قالت ان جيوب الفقر موجودة في منطقتهم وتساءلوا عما تتضمنه هذه الخطط لهم.

وقالت ماريا انجيلا هولجوين كويلار سفيرة كولومبيا "إننا نأسف لان التنمية أصبح لها "أكثر من أي وقت مضى حيزا أقل داخل الامم المتحدة." وتساءلت هي وآخرون بشأن ما اذا كانت اتفاقات المساعدات والاغاثة العاجلة كافية لجعل الاقتصاديات تنعم بالاكتفاء الذاتي.

واعرب الاوروبيون بصفة عامة عن تاييدهم لمقترحات عنان. وقال السفير البريطاني لدى الامم المتحدة إيمير جونز باري انه يجب ان ينظر الى المقترحات على انها اتفاق أو خارطة طريق لن ترضي كل بلد على حدة لكنها "تعالج أسباب القلق الرئيسي لجميع الدول." ومن بين توصيات عنان التنديد بجميع اشكال الارهاب بما فيها التفجيرات الانتحارية وقرار بشأن الظروف التي يصبح فيها التدخل العسكري له مبرراته وانشاء هيئة رئيسية جديدة لحقوق الانسان.

وانتقدت الجزائر وباكستان بوجه خاص اقتراحا يحمل اسم "مسؤولية الحماية" يبرر التدخل العسكري الخارجي لانقاذ شعب من إبادة جماعية أو انتهاكات جسيمة.. وقال السفير الجزائري "هل تنطبق هذه المسؤولية للحماية على جميع الامم أم عدد صغير منها." وقال السفير الباكستاني منير اكرم "اولئك الذين سيقررون أين ومتى يتم التدخل لحماية شعب يفترض انه عرضة للخطر ستكون الدول الكبرى والقوية وليس الدول الصغيرة أو الضعيفة."

وردا على ذلك قال السفير البريطاني جونز باري "كيف يمكن السماح بوقوع ابادة جماعية أو جرائم حرب أو أن تقع انتهاكات جسيمة للقانون الانساني الدولي في ظل حصانة."

وحذر السفير الصيني وانج ضمن اخرين من الاسراع بدفع الاصلاحات وخاصة بتوسيع مجلس الامن حيث تواصل بكين التي تشكك في عضوية اليابان مساعيها بشأن "اجماع" وليس تصويتا على الخطط المختلفة.

وتحولت كلمة اجماع بشأن هذه القضية الى مرادف لعدم اتخاذ اجراء لان الجمعية العامة التي تضم ١٩١ عضوا تناقش هذه القضية منذ عشر سنوات دون التوصل الى اتفاق.

من جهة اخرى قال الامين العام للامم المتحدة كوفي عنان أمس الخميس ان المنهج الذي تسلكه مفوضية الامم المتحدة لحقوق الانسان يضعف مصداقية المنظمة الدولية برمتها وحث الحكومات على دعم خطته لاصلاحها. وقال عنان لمفوضية الامم المتحدة لحقوق الانسان التي تعقد جلستها السنوية التي تستمر ستة اسابيع في مقرها بجنيف "اذا لم نعد تشكيل آلية حقوق الانسان ربما لا نتمكن من تجديد ثقة الرأي العام في الامم المتحدة ذاتها." وقال في كلمة "وصلنا الى نقطة تلقي عندها سمعة نظام الامم المتحدة ... حيث تصبح الاصلاحات التدريجية غير كافية." والمفوضية التي تم تشكيلها منذ نحو ٦٠ عاما هي الآلية الرئيسية لمراقبة احترام حقوق الانسان في انحاء العالم. لكن منتقدين يقولون إن الخلافات الداخلية وعدم قدرة المفوضية على التصرف بحزم في وجه انتهاك واضح قوض سلطتها.

ودعا عنان الى تغيير المفوضية المؤلفة في الوقت الراهن من ٥٣ ممثلا تعبنهم المجموعات الاقليمية ليحل محلها مجلس أصغر لحقوق الانسان تنتخب الجمعية العامة للامم المتحدة الاعضاء فيه.

وقال عنان وهو يصف اجراء تغييرات جذرية على مفوضية حقوق الانسان بأنه من "أكثر المقترحات جذرية" انه من الحيوي ان يكون هناك اتفاق سريع بين الدول الاعضاء في الامم المتحدة على انشاء المجلس الجديد. وقال عنان انه بدلا من الاجتماع مرة واحدة سنويا فان منتدى الحقوق الجديد سيكون هيئة دائمة قادرة على الاجتماع في أي وقت.

وبدلا من التنديد بطريقة انتقائية بانتهاكات عدد من الدول فإن الهيئة الجديدة يمكن ان تفحص من فترة لأخرى سجلات جميع اعضاء الامم المتحدة.

وقال عنان "لا احد يحتكر فضائل حقوق الانسان." واضاف "الانتهاكات موجودة في الدول الغنية مثلما هي موجودة في الدول الفقيرة."

بتعيين بولتون سفيراً لها .. وتخفيض تمويلها لقوات حفظ السلام:

واشنطن توجه ضربة مزدوجة للأمم المتحدة

■ .. واشنطن/(رويترز)

وافق مجلس الشيوخ الامريكي على خفض حصة الولايات المتحدة في تمويل قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وهي خطة يقول مؤيدوها إنها ستعزز موقف إدارة بوش في التفاوض على خفض الأموال المستحقة عليها وفي الضغط من أجل إجراء إصلاحات في المنظمة الدولية.

وفيما يعكس الاحباط بشأن مزاعم عن سوء ادارة وفساد في الامم المتحدة وافق المجلس الأربعاء على مشروع قرار يحظى بدعم الجمهوريين لخفض حصة الولايات المتحدة من نفقات قوات حفظ السلام الى ٢٥ في المئة بدلاً من النسبة الحالية التي تبلغ ٢٧,١ في المئة.

ورفض المجلس بأغلبية ٥٧ صوتا مقابل ٤٠ اقتراحا للديمقراطيين بالاحتفاظ بالحصة الحالية لعامين آخرين على الأقل.

وقال زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ السناتور الجمهوري بيل فريست من ولاية تنيسي إن "المفاوضات جارية في الأمم المتحدة بشأن إصلاح الأمم المتحدة وخفض النفقات" (المستحقة على الولايات المتحدة) لقوات حفظ السلام، دعونا نضمن أن تكون لدى سفيرنا القادم لدى الأمم المتحدة فرصة للذهاب الى نيويورك والعمل بشأن هذه المسألة." لكن الشكوك تحيط بامكانية تنفيذ هذا التعديل في الحصة؛ لأنه جزء من مشروع قرار اكبر تثور بشأنه مجادلات تعرقل تمريره.

واذا اصبح البند الخاص بتعديل حصة الاسهام قانونا فسيمنح الإدارة حجة أقوى لإقناع الأمم المتحدة بخفض المبالغ المستحقة على الولايات المتحدة.

ومن المقرر أن تعقد لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ في الأسبوع القادم جلسة لتاكيد تعيين جون بولتون الذي طالما انتقد منظمة الامم المتحدة ليكون سفير الولايات المتحدة في المنظمة الدولية.

وقال السناتور جوزيف بيدن من ديلاوير اكبر الأعضاء الديمقراطيين بلجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ: إن واشنطن تسدد للأمم المتحدة "ضربة مزدوجة" بتسميتها «بولتون» الذي وصفه بانه "أسوأ شخص يمكننا إرساله على الإطلاق" كسفير وفي نفس الوقت تخفض من إسهامها في نفقات قوات حفظ السلام. واضاف أن بوش لم يطلب من الكونجرس خفض نصيب الولايات المتحدة من النفقات بشكل محدد وأنه وضع نسبة ٢٧,١ ٪ ضمن ميزانيته.

وتم تضمين هذا التعديل في مشروع قانون اكبر مدته عامان وتبلغ قيمته ٣٤ مليار دولار يجيز البرامج التابعة لوزارة الخارجية وبرامج المساعدات الخارجية التي تجري مناقشتها في مجلس الشيوخ.

ولم ينظر مجلس النواب في نسخته من مشروع القانون.

وتعثر اتخاذ قرار بشأن مشروع القانون الأوسع المطروح على مجلس الشيوخ بسبب خلافات حول قضيتين أخريين مما يثير الشكوك في مستقبل البند الخاص بالتعديل.

وصوت أعضاء مجلس الشيوخ بأغلبية ٦٧ صوتا مقابل ٣٣ صوتا لصالح تهديد الصين باتخاذ "إجراءات تجارية ضدها اذا لم تغير سياستها بشأن العملة، غير أن هذا الاجراء ما زال معلقا بسبب معركة تشريعية.

ويمنح التعديل الصين ستة أشهر لرفع قيمة عملتها وألاّ تواجه فرض تعريفة تبلغ نسبتها ٢٧,٥ ٪ على صادراتها الى الولايات المتحدة، وهو تعديل يعكس الغضب بشأن العجز التجاري لواشنطن مع الصين الذي وصل الى رقم قياسي بلغ ١٦٢ مليار دولار العام الماضي. وتعارض إدارة بوش هذا البند بوصفه اشد مما ينبغي.

وتتمتع اللجنة المالية بمجلس الشيوخ بسلطة الفصل في هذه المسألة، وقد حذر ريتشارد لوجار عضو الحزب الجمهوري من انديانا ورئيس لجنة العلاقات الخارجية بالمجلس من أن اللجنة المالية قد ترفض مشروع القانون برمته اذا تضمن البند الخاص بالصين.